معلومات بخصوص قانون منع غسل وتبييض الأموال المتحصلة من جريمة

عميلنا المحترم

بخصوص إجراء المعاملات المالية التي تتطلب معرفة هوية الشخص الذي يجريها ومعرفة الشخص الذي تجرى لصالحه، فإنه إستناداً إلى المادة 15 من القانون رقم 5549 "يُعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنة واحدة أو بغرامة مالية تصل إلى خمسة آلاف يوم كل من يراجع مؤسستنا بإسمه ولا يمنح معلومات خطية عن الشخص الذي يجري المعاملات لحسابه ولصالحه".

إذاً وفقاً للقانون 5549 والتعليمات الصادرة بخصوص تطبيق هذا القانون، فإن الأشخاص الطبيعية والمعنوية (الحُكمية) ملزمون بتقديم معلومات خطية إلى مؤسستنا بخصوص الأشخاص الذين يجرون المعاملات المالية لصالحهم وأن تتلاءم هذه المعلومات مع طبيعة المعاملات التي يجرونها.

بناءً على ما سبق ذكره وبغرض منع تعرضكم للمسائلة القانونية، فإنه يرجى أن تطلبوا من كوادرنا معلومات بخصوص المسائل التي تترددون منح المعلومات بشأنها قبل أن تكشفوا عن هوية الشخص التي تجرون تلك المعاملات لصالحه.

شركة Paypole لخدمات الدفع والعملات الالكترونية المساهمة.